حول تأصيل المنهج في الن

قامت دعوات كثيرة في العصر الحاضر للاستفادة من مناهج العلوم الشرعية، كالتفسير والحديث والأصول والفقه، في دراسة الفكر وتحليل الأدب ونحوهما، منها دعوة علي سامي النشار في كتابه «مناهج البحث عند مفكري الإسلام» واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي(١) وحثّ الباحثين على دراسة الفكر الإسلامي في اطار المنهج العام لأصحاب الأصول ولعلماء الكلام.

ولم تكن هذه الدعوة أمراً محدثا في مجال علم اللغة، إذا علمنا أن قدماء النحاة قد تاثروا بمنهج المحدثين في ضبط الرواية، التي يستمدون منها مسالة نحوية كضبطهم لتلك التي يستنبطون منها حكما شرعيا، وتمثلوا طريقتهم في إسناد الروايات، وفي استعمال مقاييس النقد والتجريح، وتوظيف أساليب التصنيف والتخريج، ومعايير الموازنة والترجيح، عند الاستشهاد وأثناء الاحتجاج..

كما أخذ النحاة أمثال الخليل وسيبويه والفارسي وابن جني والأنباري عن الأصوليين والفقهاء طرائق الاحتجاج العقلي: من قياس واجماع وعلة استحسان واستصحاب، وسبر وتقسيم، واستدلال بالأولى وقول بالموجب.

ومثلما استفاد النحاة من مناهج المحدثين والأصوليين، فقد استفاد بعض المفسرين من المنهج اللغوي في تفسير القرآن الكريم أذكر منهم على سبيل المثال من مفسري الغرب الإسلامي قدامى ومحدثين:

- ابن أبي طالب الأندلسي (توفي ٤٣٧هـ) في «الهداية إلى بلوغ النهاية».
- ابن عطية (توفي ٥٤٦هـ) في «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز».
- القرطبي (توفي ٦٧١هـ) في «الجامع لأحكام القرآن».
- ابن حيان الأندلسي (توفي٧٥٤هـ) «في تفسير البحر المحيط».
- الشنقيحي محمد الأمين (من رجال ق ١٤هـ) في «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن».
- التازي عبدالهادي في «تفسير سورة النور».

كما استعان بعض المحدثين بمناهج المعجميين والنحاة والبلاغيين - إلى جانب منهج أهل الحديث - في دراسة النص الحديثي، على غرار ما فعل القاضي عياض مع حديث أم زرع في كتابه «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد».

هذا، ولم يكتف المفسرون والفقهاء بالتوسل بمناهج اللغويين، وإنما خاضوا في قضايا اللغة والأدب، ومن جملة مفسري الغرب الإسلامي وأصوليه الذين بحثوا - في إطار مذهب الإعجاز - قضيتي الفصاحة والبلاغة في علاقتهما باللفظ والمعنى أذكر ابن جُزي الأندلسي (من رجال ق الثامن)هـ الذي خص لهما الباب العاشر من تفسيره «التسهيل لعلوم التنزيل»، ومثل ذلك فعل محمد القرطبي في جامعه، وابن حيان في بحره وعرّف محمد الأمين الشنقيطي في أضوائه الإجمال والبيان في اصطلاح أهل الأصول، وعقد سليمان الباجي (توفي ٤٧٤هـ) في «إحكام.. الفضول في أحكام الفصول» بابا للكلام في معقول الأصل، شمل فصلا في لحن الخطاب وفصلا في فحوى الخطاب، وفصلا في الاستدلال بالحصر، وفصلا في دليل الخطاب، وتحدث عبدالله العلوي الشنقيطي (توفي ١٢٣٣هـ) في «نشر البنود على مراقي السعود» عن الترادف والاشتراك، والحقيقة والمجاز، والكناية والتعريض، وتكلم علي بن حزم الأندلسي الظاهري (توفي ٤٥٦هـ) في «الأحكام في أصول الأحكام» عن الكناية بالضمير وعن الإشارة والمجاز والتشبيه.. وبحث ابن رشد الحفيد في باب خاص من كتابه «مختصر المستصفى» قضية الظاهر من جهة الصيغ..

هؤلاء العلماء وأمثالهم يمكن الاستفادة من آرائهم ومن مناهجهم في دراسة اللفظ والمعنى وفي تحليل الخطاب.

هذا، ولم تقف عناية المفسرين والمحدثين عند حد مناهج النحاة والبلاغيين، وإنما تجاوزتها إلى الاستشهاد بالنصوص الأدبية، على الرغم من تحفظ بعض المفسرين من الاحتجاج بالشعر، واختلافهم حول حجية الشاهد الشعري كتحفظ النحاة والمعجميين المتقدمين أمثال أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين، والكسائي والفراء وعلى بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أهل الكوفة في جواز الاستشهاد بالحديث النبوي، إلى حد

نقد الإسلامي

إعداد:
خالد الدادسي بن الحبيب*

الامتناع والإنكار، والرفض والإهمال، علتهم في ذلك الشك في صحة بعض الأحاديث، وكون بعضها الآخر مرويا بالمعنى وحسب، علاوة على تعدد روايات نص الحديث الواحد حتى ليحار النحوي بأيها يحتج؟ وكون بعض الرواة ليسوا من الأعراب الفصحاء.. مع أن المتأخرين من اللغويين استشهدوا به في معاجمهم وشروحهم كما هو الحال عند الأزهري، في «التهذيب» والجوهري في «الصحاح» وابن فارس في «المقاييس» والزمخشري في «الفائق في غريب الحديث».. بل إن ابن حزم هاجم النحاة الذين أهملوا الاحتجاج بالحديث النبوي في استنباط القواعد في كتابه «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، وقد كان لصرخته صدى لدى نحاة الأندلس أمثال السهيلي وابن خروف وابن مالك، ومن جاء بعدهم من نحاة مصر؛ كابن هشام وابن عقيل والسيوطي.

والتحقيق عندنا أولوية الاستشهاد بالحديث على الشعر، لأن هذا الأخير محل الضرورة، والقواعد لا تثبت بالمحتملات، على ان المعيار الحق في قضية الاحتجاج سواء بالحديث أو بالشعر هو الصحة والموثوقية والفصاحة.

ولا يخفى أن عنصر الشاهد مقوِّم اساسي في المنهج النقدي وبخاصة في المنهج التفسيري، فضلا عن كونه عنصرا جوهريا في عملية التوثيق والبرهنة والإقناع..

هكذا يتبين إذن إمكان الاستعانة بمنهج المفسرين من خلال علم «أسباب النزول» في دراسة ظروف النص الأدبي، وفي بحث روايته من حيث صيغتها أصريحة هي أم محتملة، ومن حيث إفرادها أو تعددها، ومن حيث صحتها أو خطؤها، كما يمكن الاستفادة من منهج علماء الحديث في تحليل شخصية الراوي، وتحديد شروط الرواية، ونقد السند من خلال علم الجرح والتعديل،(٢) إضافة إلى طريقتهم في نقد المتن(٣) وتصحيح الرواية، وقراءة النص من الداخل، ولهذه الطريقة معايير(٤) نجملها فيما يلي:

١ ـ عدم مخالفة القرآن الكريم من جهة الورود ومن جهة الدلالة.

٢ ـ عدم مخالفة الثابت من الحديث والسيرة النبوية.

٣ ـ عدم مخالفة العقل المستنير بالقرآن والسنة، أو الحس السليم، أو التاريخ الثابت بالقطع أو بما يشبه القطع.

هذه المعايير وإن كانت خاصة بنقد نص الحديث النبوي فإنها تظل صالحة لنقد النص الأدبي أيضا من حيث الإسلامية والمنطقية والواقعية..

وأخيراً، يمكن اعتماد منهجي الأصوليين(٥) والمفسرين من خلال علم الخاص والعام، وعلم المطلق والمقيد، وعلم المنطوق والمفهوم، والأمر والنهي، والواضح والغامض، ومراتبهما في بحث قضية اللفظ والمعنى ومسالة الدلالة..

إن التفسير والحديث والفقه والأصول ليست علوما ومعارف فقط ولكنها مناهج بحث(٦) وأساليب في الدرس وطرائق في القراءة والنقد والتحليل..

تلكم كانت نظرات في طريق تأصيل الإسلامية في النقد الأدبي من خلال التوسل بمناهج العلوم الشرعية.

■■ الهوامش:

* أستاذ بكلية اللغة العربية ـ جامعة القرويين ـ مراكش ـ المغرب.

(١) راجع تقديم عبده الراجحي للكتاب ص٦- دار النهضة العربية ط ١٩٨٤، وانظر حديث علي النشار عن منهج الأصوليين في الفصل الرابع من الباب الثاني من الكتاب.

(٢) راجع مثلا: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: دراسة منهجية في علوم الحديث - فاروق حمادة - مكتبة المعارف

(٣) انظر كتاب: منهج نقد المتن عند علماء الحديث - الباب الثاني - صلاح الدين الأدلبي - دار الآفاق الجديدة ط١/.

(٤) نفسه ص ٢٣٨ بتصرف - راجع تفصيل ذلك في الباب الثالث.

(٥) للتوسع راجع كتاب: المناهج الأصولية - محمد فتحي الدريني - مؤسسة الرسالة - بيروت ط٣/١٩٩٧.

(٦) انظر مثلا: أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة - طه جابر العلواني - منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي - ١٩٩٥.